العدالة الاجتماعية لا تهبط من السماء

بقلم:

د. م. نادر رياض

كثر الحديث عن العدالة الاجتماعية باعتبارها احد مفاتيح إطلاق آليات الإنتاج أمام مختلف طبقات المجتمع كل يجتهد للحصول على الرزق مما يحول المجتمع إلى طاقة إنتاجية فاعلة على كافة مستوياته.

وإذا وضعنا اليوم مبدأ العدالة الاجتماعية على مائدة البحث والتحليل فعلينا أن ندرسه على مستوياته الثلاثة أى مسئولية الأفراد ومسئولية القطاع الصناعى والانتاجى وأخيراً مسئولية الدولة من هذه القضية..

فعلى مستوى الفرد فإن طبيعة الشعب المصرى السمحة المتمثلة فى سلوك أفراده الذين يتسمون بالطيبة والسعى لمرضاة الخالق فى وسطية معتدلة لا تجنح لأى اتجاه آخر ، فلنا أن نرى فى سلوك هذا الشعب الطيب من خلال التزامه بأداء الزكاة كواجب دينى لا يتعارض مع التزامه الأدبى والإنسانى برعاية المحيطين به من ذوى القربى والجيرة أيضاً إلا أن هذا الدور لا يعتبر كافياً إذ أن النوايا الطيبة لا تكفى لمعالجة القضية ويجب التكامل مع دور الدولة حتى لا يزداد الغنى غنى والفقير فقراً .

أما على المستوى الصناعى والانتاجى فإن هذا القطاع على اتساعه لم يشهد حالات تذكر من التخلى عن العمالة أو إيقاف النشاط أو تخفيض العاملين المثبتين أو اتجاه لتخفيض أجورهم رغم الأزمة الحقيقية التى أدخلت جانبا كبيرا من هذا القطاع إلى نطاق الخسائر المؤكدة. . نقول هذا دون إغفال إلى أن هذا الوضع لا يمكن اعتباره وضعاً مستقراً إذ أن الصورة قد تنقلب إلى عكس هذا تماماً إذا استمر التراجع الإقتصادى آخذاً منحى أكثر حدة لفترة أطول خلال هذا العام إما بسبب الانفلات الأمنى وغياب الاستقرار أو ما هو أكثر من ذلك بسبب تراجع فى قيمة الجنيه المصرى "لا قدر الله" مما قد يؤدى إلى انفلات فى قيمة تكلفة الخامات ومستلزمات الإنتاج مما يدخل القطاع الصناعى و الانتاجى فى حيز الخسائر المحققة لفترة قد تطول ويحدث فجوة فى الأمن الغذائى يقفز معه سعر الرغيف.

أما على مستوى الدولة فإن العدالة الاجتماعية تبدأ وتنتهى من محاورها المعروفة وهى دعم مواطنيها وفقرائها بالصورة التى تراها مثلى وليكن دعماً عادلاً يتم ضخه فى أول المنظومة ليستفيد منه الجميع وكذا عدالة توزيع فرص العمل على امتداد المساحة الجغرافية للدولة وقوامها الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة وربط ذلك بمزايا تعطى أولوية للصناعات الصغيرة أمام المشتريات الحكومية التى يجب أن تميزها بميزة سعرية حتى تستطيع أن تنافس وفى نجاح الصناعات الصغيرة ارتباط تلقائى بالصناعات الكبيرة باعتبارها صناعات مغذية لها مما يشكل لها بيئة رعوية مناسبة يمدها بالخامات وأدوات الإنتاج.

أما المحور الثانى الذى يدخل فى نطاق مسئولية الدولة فإنما يكون بالتوزيع العادل لمصادر الثروة القومية وإمكانيات تنميتها على امتداد الرقعة الجغرافية وذلك بأن تحدد المناطق ذات التخصصية الزراعية أو الصناعية المناسبة فيتم تعظيم وتكامل الأنشطة المبنية على هذا التخصص داخل النطاق المحلى الموجودة فيه ومثال ذلك اختصاص أسوان ببحيرة السد وارتباط ذلك بالثروة السمكية الكبيرة الواعدة والمستمرة فيجب تنمية أسوان بتوفير وسائل الصيد الحديثة وكذا نشاط تصنيع الأسماك تجهيزاً وتعبئة وفى هذا إثراء واستثمار للثروة السمكية وخفض لأسعار الغذاء.

وقياساً على هذا مناطق زراعة الزيتون وما يرتبط بها من تصنيع الزيتون فى معلبات أو عصره وتعبئته كزيوت للاستخدام الآدمى وأيضاً الصناعى،وكما يسرى هذا الأمر على مناطق زراعة الطماطم وارتباط ذلك بتصنيعها فى موقع زراعتها وتركيزها وتصنيع عجينة الكاتشب بها..

وقبل أن تأخذنا طموحاتنا فى تيارها الصاعد بعيداً علينا أن نتلفت حولنا قليلاً ونستلهم بعض المحاذير التى من شأنها إجهاض الطموحات وإحباط الرؤى القابلة للتنفيذ، إذ أنه على الحكومة وأقصد بهذا أية حكومة مقبلة أن تلتزم بالتشريعات التى تسنها خاصة فيما يتعلق برفع الحد الأدنى للأجور فلا نريدها أن تكون أول المخالفين لها كما حدث فى عهود سابقة.

إذن فالعدالة الاجتماعية هى من صنع البشر يهتمون بها ليحسنوا من واقعهم ويصنعوا مستقبلاً أفضل لأبنائهم إذ أن الشعب المنتج هو شعب أكثر رضا وسعادة .